E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2018/WG.3/Report
2 October 2019
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية
بيروت، 24-25 كانون الثاني/يناير 2019

موجـز

نَظَّمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت، من 24 إلى 25 كانون الثاني/يناير 2019.

كان الهدف الأساسي للمنتدى استكمال الجهود الرامية إلى رفع وعي البرلمانيين حول دورهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومتابعتها واستعراضها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتخلّلت المنتدى سبع جلسات، اطّلع فيها المشاركون على التقدم المحرز في تنفيذ الخطة على مستوى العالَم منذ البدء في تنفيذها منذ إطلاقها عام 2015، وعلى المسارات الإنمائية الإقليمية والعالمية التي ستتمحور في عام 2019 حول تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة. وقد أتاح المنتدى للمشاركين فرصةً لتبادل المعارف والخبرات حول تجارب برلمانات بعض الدول العربية في الدفع بقضايا التنمية المستدامة، وخلُصَت إلى مجموعة من الرسائل الرئيسية والخطوات العملية لتفعيل دور البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- مخرجات المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية	6-5	4
ألف- الرسائل الرئيسية	5	4
باء- قائمة خطوات عملية لتفعيل دور البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة		5
جيم- التزامات الجهات المنظمة	6	7
ثانياً- مواضيع البحث والنقاش	40-7	9
ألف- الجلسة الأولى: خطة عام 2030 بعد ثلاثة أعوام على انطلاق مسارها..	10-8	9
باء- الجلسة الثانية: دور البرلمان ومهامه من منظور خطة التنمية المستدامة لعام 2030	16-11	10
جيم- الجلسة الثالثة: تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة: ما هو دور البرلمانات؟	20-17	12
دال- الجلسة الرابعة: الميزانيات الوطنية كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية	25-21	13
هاء- الجلسة الخامسة: البرلمانات العربية وخطة عام 2030: تعزيز التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة	32-26	14
واو- الجلسة السادسة: الاستعراضات الطوعية الوطنية: نحو دور أكثر فعالية للبرلمانات	37-33	16
زاي- الجلسة السابعة: حلقة نقاش حول الخطوات العملية اللازمة لتعزيز مشاركة البرلمان في تنفيذ خطة 2030 ومتابعتها واستعراضها	39-38	17
حاء- ملاحظات ختامية	40	18
ثالثاً- تنظيم الأعمال	47-41	18
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	41	18
باء- الافتتاح	44-42	18
جيم- المشاركون	45	19
دال- جدول الأعمال	46	20
هاء- الوثائق	47	20
مرفق- قائمة المشاركين		21

مقدمـة

1- تدعو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030)[1]، إلى اتباع نَهجٍ متكامل للتصدي للتحديات الإنمائية، والاعتماد على الجهود المتضافرة لمختلف الأطراف من أجل تحقيق تغيير تحويلي نحو عالم شامل وعادل، لا يتخلّف فيه أحد عن ركب التنمية. وتطالب الخطة بتعزيز مشاركة مجموعة موسّعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجالس البرلمانية وأعضائها، لدفع عجلة التنمية المستدامة ورصد التقدم على المستوى الوطني. وقد شارك البرلمانيون إلى حد ما في المسارات العالمية التي مهّدت لما بعد عام 2015، والتي أدت إلى إقرار خطة عام 2030. كما أكد إعلان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، ولا سيما في الفقرات 45، و52، و79، على الدور الأساسي الذي تضطلع به البرلمانات في ضمان فعالية تنفيذ الالتزامات الوطنية بشأن التنمية المستدامة، وفي تمثيل الشعوب، بصفتها جهاتٍ فاعلةٍ في العمل التنموي الوطني. وتتضمن الخطة عدداً من الأهداف والمقاصد المتعلقة بالحكم الرشيد وأهميته في تعزيز جهود التنمية المستدامة، وتحديداً الهدف 16 الذي ينص على "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالِمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"[2].

2- وفي هذا الإطار، نَظَّمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت، من 24 إلى 25 كانون الثاني/يناير 2019. وقد جاء تنظيم المنتدى استجابةً لخطة العمل الإقليمية المقترَحة التي نتجت عن الندوة الإقليمية للبرلمانيين حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية التي نظمتها الإسكوا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، من 8 إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وكانت هذه الخطة المقترَحة قد دعت إلى عقد اجتماع سنوي للبرلمانيين في المنطقة العربية حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

3- وهَدَفَ المنتدى إلى تمكين البرلمانيين من خلال بناء قدراتهم للمشاركة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومتابعتها واستعراضها، بالإضافة إلى تعزيز أداء البرلمانات العربية من أجل زيادة قدرتها على الاستجابة، والترويج للشمولية، ودعم التنمية المستدامة. كما هدفت الجلسات والنقاشات إلى استعراض الآليات المتاحة للبرلمانات للالتحاق بمسار التنمية المستدامة كشركاء حقيقيين والاطلاع على تجارب برلمانيين من البلدان العربية وغير العربية في وضع سياسات محورها الناس وترمي إلى التمكين وإلى تعزيز الشمول والمساواة. وفتحت الجلسات مجالاً أمام البرلمانيين لتعزيز معرفتهم بفوائد بناء علاقات عمل جيدة وشراكات مثمرة مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية، وبترتيبات مؤسسية وممارسات جيدة في المنطقة العربية. كما تناول النقاش التحديات التي تواجهها البرلمانات والموارد الضرورية لضمان فاعلية العمل البرلماني ونجاعته.

---

(1) الأمم المتحدة، 2015. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/RES/70/1).

(2) ينص المقصد 16-6 على "إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات"، والمقصد 16-7 على "ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات".

4- يتضمن هذا التقرير عرضاً للمواضيع التي ناقشها المشاركون في سبع جلسات بالإضافة إلى المخرجات التي صدرت عن المنتدى وهي: (1) الرسائل الرئيسية، و(2) قائمة خطوات عملية لتفعيل دور البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، و(3) التزامات الجهات المنظِّمة لما بعد المنتدى.

أولاً- مخرجات المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية

ألف- الرسائل الرئيسية

5- خلُص المشاركون في الندوة الإقليمية للبرلمانيين حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربيـة، إلى الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ضرورة زيادة معرفة ووعي البرلمانات، أعضاء وأمانات عامة، بأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ومؤشرات قياسها كما وردت في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ب) ضرورة إشراك البرلمان في وضع خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة والمصادَقة عليها لتمكينه من ربط التشريعات بالأولويات التنموية الوطنية بما يضمن عدم إهمال أحد؛

(ج) ضرورة تفعيل دور البرلمان في عملية تطوير الموازنات وتنفيذها لخدمة برامج تصب في تحقيق التنمية المستدامة؛

(د) التأكيد على حق البرلمان في الوصول إلى المعرفة والمعلومات وعلى ضرورة توفر منظومة إحصائية شفافة ودقيقة وواقعية للبرلمان يعتمد عليها في تقييم عملية التنمية وبالتالي وضع تشريعات تعالج الأولويات التنموية الوطنية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛

(هـ) التأكيد على أن تحقيق التنمية المستدامة ينطلق من المستوى المحلي أولاً، ويمكن تحقيق تنمية مستدامة شاملة وعادلة من خلال بناء الثقة وتفعيل الشراكة مع المجتمع المدني؛

(و) التأكيد على أهمية دور المجتمع المدني في وضع التشريعات وفي مجال الرقابة على عمل السلطة التنفيذية ومساءلتها، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهتين في حملات التوعية ورفع وعي الرأي العام حول أهداف التنمية المستدامة؛

(ز) أهمية تفعيل الشراكة بين البرلمان وكافة الفاعلين في مجال التنمية المستدامة بما في ذلك الحكومة والأجهزة الإحصائية والمؤسسات الرقابية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام؛

(ح) أهمية الاستثمار في المؤسسة البرلمانية وإدارتها، وتوفير الدعم التقني لضمان استمرارية عمل البرلمان وحفظ ذاكرته المؤسسية بغض النظر عن دوراته والتغيير المستمر في عضويته؛

(ط) ضرورة إشراك البرلمان في عملية الاستعراض الوطني الطوعي وتعزيز الشراكة بينه وبين كافة الشركاء لضمان دوره الرقابي على عمل الحكومة وتفعيل الشفافية والمساءلة؛

(ي) أهمية إيجاد آلية تنسيق فاعلة للعمل البرلماني الإقليمي تضمن استمرارية العمل، وترافق وتتفاعل مع التطور الحاصل في تنفيذ خطط التنمية المستدامة وتسهل الاستفادة من خبرات كل الفاعلين التنمويين بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المعنية بالرقابة المالية وبيوت الخبرة وغيرها.

باء- قائمة خطوات عملية لتفعيل دور البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

1- رفع الوعي

الغاية	الأنشطة المقترَحة (يقوم بها البرلماني/ة فور عودته/ها من المنتدى الإقليمي)
رفع وعي المؤسسة البرلمانية حول أهداف التنمية المستدامة	• إعداد وتقديم تقرير عن المنتدى البرلماني لمكتب المجلس؛ • عقد لقاء برلماني تشاوري حول أجندة 2030 (مع الرئاسة، اللجنة، خبراء، الأمانة)؛ • اقتراح تنظيم مؤتمر وطني سنوي للمجلس حول الخطة الوطنية 2030؛ • مراجعة الحصيلة البرلمانية لمتابعة عمل المجلس من منظور أهداف التنمية المستدامة؛ • استضافة وزراء/وزير لمناقشة خطة الدولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في 2030.
رفع وعي الكتلة النيابة/الحزبية	• عقد لقاء برلماني تشاوري حول أجندة 2030 (مع الكتلة البرلمانية، الحزب).
رفع وعي اللجنة البرلمانية التي ينتمي إليها البرلماني/ة	• عقد لقاء تشاوري مع أعضاء اللجنة التي هو/هي عضو فيها حول أجندة 2030، مع التركيز على الأهداف ذات الصلة بعمل اللجنة، ومؤشرات المتابعة المتاحة.
تحديد الجهات المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستوى الوطني وتطوير شراكات من أجل رفع الوعي حول التوجهات التنموية الوطنية من منظور أهداف التنمية المستدامة	• التعريف بأهداف التنمية المستدامة من خلال عقد ورشة عمل وطنية تضم مختلف أصحاب المصلحة بمن فيهم ممثلين عن الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة.
الإلمام بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة (مثلاً اتفاقية سيداو، اتفاق باريس بشأن المناخ، اتفاق سنداي للحد من مخاطر الكوارث، خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، وغيرها)	• التعاون مع الموظفين البرلمانيين/المنظمات المختصة/الخبراء.
الإلمام بالمسارات المختلفة لمتابعة واستعراض أجندة 2030 (على المستوى الوطني، الإقليمي، العالمي)	• التواصل مع الحكومة ولجان التنسيق الوطنية والمجتمع المدني لتعزيز دور البرلمان في هذه المسارات.
إيجاد آليات لتحليل التشريعات من منظور أجندة 2030	• التواصل مع الموظفين البرلمانيين/اللجان المتخصصة/الخبراء.
التأكد من اتساق التشريعات مع أهداف التنمية المستدامة	• إجراء مراجعة للتشريعات الوطنية قيد الإنجاز.

2- تعزيز القدرات

(أ) البرلمانيين

- تنظيم دورات تدريبية وحلقات نقاش حول:

□ دمج أهداف التنمية المستدامة في التشريع والرقابة والموازنة؛
□ قضايا مختصة بالتنمية المستدامة حسب الأولويات الوطنية؛
□ الصياغة التشريعية من أجل التنمية المستدامة؛
□ الموازنة من أجل التنمية المستدامة.

- عقد جلسات عامة لمناقشة التقارير الطوعية الوطنية والمشاركة في تحديد الأولويات والتحديات الوطنية.

- النشر الكامل والدقيق للموازنات العامة.

(ب) الموظفين

- دعم الإدارة البرلمانية وتعزيز قدرات الباحثين والموظفين في الأمانة العامة واللجان والمجموعات وغيرها من خلال برامج تدريبية حول:

□ دمج أهداف التنمية المستدامة في التشريع والرقابة والموازنة؛
□ قضايا مختصة بقضايا التنمية (بحسب اختصاصات اللجنة)؛
□ كتابة التقارير لا سيما من منظور أهداف التنمية المستدامة؛
□ تحليل السياسات لا سيما من منظور أهداف التنمية المستدامة.

3- التشبيك مع الجهات وأصحاب المصلحة

الغاية	الأنشطة المقترحة
التعاون مع الجهات الممثِلة لأصحاب المصلحة وشبكات المجتمع المدني	• عقد لقاءات دورية وفتح قنوات الحوار مع هذه المؤسسات (مثلاً مؤسسات الشباب، المرأة ...).
تعزيز العلاقة مع المجلس الوطني للإحصاء	• وضع أو تطوير آليات للحصول على التقارير والبيانات بشكل دوري؛ • دعوة المختصين لحضور جلسات استماع.
تعزيز العلاقة مع ديوان المحاسبة/الرقابة	• وضع أو تطوير آليات للحصول على التقارير والبيانات بشكل دوري.
تعزيز العلاقة مع الهيئات والمجالس المحلية	• الاطلاع على الواقع التنموي للمناطق.

4- خطوات مؤسساتية

الغاية	الأنشطة المقترحة
تشكيل لجنة برلمانية مدعومة بفريق بحثي متخصص	• البحث في شكل اللجنة الأنسب خاصة/مؤقتة/مشتركة/نوعية-دائمة/لجنة رؤساء بحسب ما يسمح به النظام الداخلي؛ • وضع خارطة طريق واضحة حول انخراط البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
إنشاء شبكة برلمانية داخل المجلس	• تضم الشبكة أعضاء من مختلف اللجان والكتل وتعمل بالتنسيق مع مختلف اللجان وتضم أعضاء من الغرفتين في حال كان هيكل المجلس يتألف من غرفتين.
التعاون مع الوحدة الإعلامية في المجلس	• مؤتمر صحفي/بيان إعلامي/حملة إلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي حول دور البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ • مساحة متخصصة في موقع المجلس/إصداراته لمتابعة الأهداف.
العلاقة مع الحكومة	• العمل مع الحكومة/الوزارات/وزارة الشؤون البرلمانية لحثها على تقديم تقارير مرفقة باقتراحات القوانين بما فيها الموازنة تربط مشروع القانون بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
تطوير القدرات المؤسساتية	• إنشاء مكتب/وحدة بحثية متخصصة حول أهداف التنمية المستدامة؛ • إثراء "مكتبة المجلس" و"مكاتب اللجان" بالمصادر المناسبة.
تفعيل دور البرلمان في عملية التنمية	• تفعيل دور البرلمان في صياغة خطط التنمية المستدامة؛ • تفعيل دور البرلمان في صياغة تقارير الاستعراضات الطوعية الوطنية.

5- توصية خاصة

- إنشاء شبكة إقليمية لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين البرلمانات العربية؛
- مساندة البرلمانات العربية لفلسطين لتحقق استقلالها وسيادتها.

جيم- التزامات الجهات المنظمة

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

- توفير منصة إقليمية سنوية للحوار وتبادل التجارب والتعلم من الأقران من المنطقة العربية وخارجها (المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة ويسبق المنتدى العربي للتنمية المستدامة)؛

- توفير وتعزيز فرص مشاركة البرلمانيين في المنتدى العربي للتنمية المستدامة؛

- دعم الجهود التي يقودها باقي الشركاء على المستوى الوطني (ورشات توعية، الورشات المتخصصة...) من خلال توفير الخبرة والمواد التدريسية التي تطور مفهوم ومقاربة التنمية المستدامة والتغيير التحويلي؛

- إصدار وتوفير دراسات وأدوات معرفة باللغة العربية تماشياً مع واقع بلدان المنطقة بما فيها تلك التي تساهم في تعزيز انخراط البرلمانيين وكافة أصحاب المصلحة بتنفيذ ومتابعة واستعراض أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

2- برنامج الأمم المتحدة الانمائي

- أشارت المداخلات الافتتاحية إلى الأهمية التي يوليها منظمو هذا المنتدى لدعم الدور التنموي للبرلمانات؛

- مواصلة العمل وتوطيد الشراكة التي تربطه بلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والبنك الاسلامي للتنمية والاتحاد البرلماني الدولي لتنظيم الدورة الثالثة من المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية؛

- مأسسة المنتدى الإقليمي وتعزيز مخرجاته من خلال التزام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتسخير شراكاته مع المؤسسات النيابية وموارده، عبر مركزه الإقليمي ومكاتبه بمختلف الدول، لضمان تكريس فعلي لمخرجات هذا المنتدى وتوصياته؛

- استمرار البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الاسلامي للتنمية حول دعم البرلمان من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في تونس والصومال والأردن. ويتطلع هذا البرنامج إلى وضع آليات وتنفيذ أنشطة تهدف إلى تعزيز قدرات البرلمانين والدفع بدورهم في تفعيل أهداف التنمية المستدامة؛

- تنفيذ أنشطة مشتركة مع الاتحاد البرلماني الدولي حول القضايا التي تناولها المنتدى لتعزيز التزام البرلمانات بدفع تحقيق خطة عام 2030، وتطوير استراتيجيات برلمانية طويلة المدى حول أهداف التنمية المستدامة.

3- البنك الإسلامي للتنمية

6- من خلال برنامجه للتعاون الفني، بما في ذلك آلية الربط العكسي أو الربط المقابل (Reverse Linkage Mechanism)، سوف يستمر البنك الإسلامي للتنمية بالدعوة إلى مشاركة كاملة للبرلمانيين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على ثلاثة مستويات:

- المستوى الوطني، سينظر البنك في دعم تطوير القدرات المؤسسية والبشرية للبرلمانات، حيث يقوم فعلياً بتنفيذ مشروع نموذجي في الصومال وتونس بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

- المستوى الإقليمي، سيساهم البنك الإسلامي للتنمية في دعم المنصات التي تسمح بتبادل الخبرات والمعارف بين بلدان المنطقة العربية، وكذلك تعزيز الوعي بأهداف التنمية المستدامة، ومناقشة التحديات، والتفكير بالفرص والحلول المتاحة؛

- المستوى الدولي، سيعمل البنك الإسلامي للتنمية على تحفيز الروابط بين البلدان الأعضاء فيما بينها، وكذلك فيما بينها وبين بلدان الجنوب من جهة أخرى، لإيجاد الحلول للتحديات والفجوات في القدرات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومراقبتها ورصد تقدمها.

4- الاتحاد البرلماني الدولي

- على المستوى الوطني/القُطري: جهوزية الاتحاد للاستمرار في رفع وعي البرلمانات العربية بأهداف التنمية المستدامة من خلال ورشات عمل وغيرها، مع التركيز على دعم مأسسة العمل البرلماني نحو تحقيق خطة عام 2030 باستعمال دليل التقييم الذاتي الذي أنجزه الاتحاد البرلمان الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

- على المستوى الإقليمي: الجهوزية للبحث في سُبُل تعزيز الشراكة مع الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية وتفعيل هذا المنتدى كمنصة سنوية إقليمية للدفع بدور البرلمان في تحقيق خطة عام 2030.

ثانياً- مواضيع البحث والنقاش

7- نُظِّمَ الاجتماع في سبع جلسات رئيسية، تخللها عروض ونقاش عام حول أبرز القضايا المطروحة.

ألف- الجلسة الأولى: خطة عام 2030 بعد ثلاثة أعوام على انطلاق مسارها

8- يسّرت الجلسة الأولى السيدة ديمة الخطيب، منسقة البرامج والسياسات في المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمّان. ركّزت هذه الجلسة على التقدم المحرز في تنفيذ الخطة منذ إطلاق العمل بها مع بداية عام 2016، كما تم استعراض المسارات العالمية والإقليمية التي تتمحور في عام 2019 حول موضوع تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة.

9- استُهلَّت الجلسة الأولى بعرضٍ مرئي من السيدة ميساء يوسف، مسؤولة التنمية المستدامة في الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الإسكوا، قدمت فيه لمحة عامة عن خطة 2030 وعن إطارها الفكري والفلسفي والأخلاقي. كما ركزت على ما تضمنته ديباجة الخطة من دعوة للشمولية وحق الجميع في التنمية المستدامة مع الحرص على عدم تخلف أحد عن ركب التنمية وتحقيق العدالة والمساواة. كما قدمت تمهيداً موجزاً عن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وعرفت ببنيتها الأساسية المكونة من الهدف والمقصد ومؤشر القياس وأضاءت على ترابط هذه الأهداف وتكاملها فيما بينها. فأعطت مثالاً عن الهدف العاشر المتعلق بالحد من عدم المساواة والترابط بينه وبين سائر الأهداف الستة عشر. ثم تناولت السيدة يوسف أطر متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030 وهي على ثلاثة مستويات: (1) وطنية من خلال التقارير الوطنية الطوعية، و(2) إقليمية في إطار المنتدى العربي للتنمية المستدامة السنوي (9-11 نيسان/أبريل 2019) بعنوان "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في العالم العربي"، و(3) في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة

المعقود مرتين خلال عام 2019 في دورته الاعتيادية في تموز/يوليو وكذلك على مستوى القمة خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019. كما قدمت لمحة سريعة عن استجابة الدول العربية لخطة 2030 وتطرقت لنقاط التشابه والتباين في مستويات الاستجابة بالإضافة إلى التوجهات المشجعة لمعظم الدول العربية من خلال مواءمتها للخطة مع خططها الوطنية للتنمية المستدامة وإعدادها استعراضاتها الوطنية الطوعية وكذلك توجهها نحو الالتزام بما جاءت به الخطة. وبعد ذلك، سلطت الضوء على الدور الهام للبرلمانات في تنفيذ خطة 2030 ومتابعتها وتقييم التقدم المحرز فيها لا سيما كون هذه الخطة حقوقية وترتكز إلى رزمة من القوانين والمعاهدات الدولية الملزمة وتدعو إلى تنمية تحويلية قائمة على قوانين وسياسات وممارسات تعزز الحق والعدل والمساواة والمشاركة للجميع. كما أكدت على الحاجة إلى مؤسسات قادرة وضامنة وعلى رأسها البرلمان كما نص الهدف السادس عشر من خطة 2030. واختُتم العرض باستعراض برنامج العمل المقترح للمنتدى.

10- تلى العرض نقاشٌ حول دور البرلمانات في متابعة تنفيذ خطة 2030 خاصة وأن معظم البرلمانات لم يتم إشراكها في الإعداد للاستعراضات الوطنية الطوعية. فتم الاقتراح بتكوين فِرق عمل محايدة ومتخصصة تساعد البرلمان في متابعة أداء الحكومة والرقابة عليها لجهة تنفيذ خطط التنمية المستدامة. كما تمت الإشارة إلى أهمية النظر في أهداف الخطة ومقاصدها ووضع تشريعات وقوانين من شأنها تسهيل وتسريع تحقيقها لا سيما في الفترة القصيرة المتبقية حتى عام 2030.

باء- الجلسة الثانية: دور البرلمان ومهامه من منظور خطة التنمية المستدامة لعام 2030

11- يسَّر هذه الجلسة السيد رامي أحمد، المبعوث الخاص لأهداف التنمية المستدامة ومستشار الرئيس في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتضمنت الجلسة مجموعة من العروض حول تجارب ودور البرلمانات الوطنية في تنفيذ خطة 2030 والأدوات والآليات المتاحة لتفعيل دور البرلمانيين والمؤسسات البرلمانية في الدفع بالجهود التنموية.

12- وعرضت السيدة نور حياتي علي السقاف، رئيسة لجنة التعاون البرلماني وعضو البرلمان في إندونيسيا، تجربة البرلمان الإندونيسي في المساهمة في تنفيذ خطة 2030 من خلال أداء مهامه المتعلقة بدراسة موازنة الدولة وتوجيهها والمصادقة عليها ومن ثم الرقابة على أداء الحكومة في صرف بنودها. وقد انعكس التعاون القائم بين الحكومة والبرلمان حول قضايا التنمية المستدامة في تخصيص 20 في المائة من الموازنة العامة لتعزيز وتطوير قطاع التعليم و5 في المائة لقطاع الصحة العامة. كما ركزت السيدة السقاف على أهم الأنشطة التي يقوم بها البرلمان في مجال التنمية المستدامة منذ عام 2015 حيث أقر قانون القرية الساعي لاستئصال الفقر في المناطق الريفية. وأشارت إلى مخرجات المنتدى البرلماني العالمي الثاني للتنمية المستدامة الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2018 حول موضوع "الشراكة من أجل طاقة مستدامة للجميع"، كما دعت المجتمعين إلى المشاركة في المنتدى البرلماني العالمي حول التنمية المستدامة الذي عقده البرلمان الاندونيسي في أيلول/سبتمبر 2019.

13- واستعرضت السيدة ليلى أولاد علي، عضو مجلس نواب الشعب في تونس تجربة المجلس في وضع الدستور الجديد الذي تضمن قضايا التنمية المستدامة في عدة فصول منه. كما تحدثت عن إنشاء هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة وهي هيئة دستورية، وكذلك انخراط تونس في المسار الدولي التحضيري لخطة 2030. كما أشارت السيدة أولاد علي إلى التدهور البيئي الذي أصاب مناطق عديدة في تونس مما أدى إلى تدهور اقتصادي وارتفاع في نسب البطالة التي ساهمت في إشعال الثورة في عام 2008، مما يؤكد على أهمية تعزيز

التنمية المستدامة بكافة أبعادها لضمان الاستقرار والرفاه للشعوب. وتناول العرض الشبكة البرلمانية من أجل التنمية المستدامة التي أنشأها مجلس نواب الشعب بهدف رفع وعي النواب حول قضايا التنمية وتوجيه الحكومة وحشد الدعم والتنسيق بين جميع الفاعلين. كما أن للشبكة البرلمانية مهاماً عديدة منها صياغة القوانين من أجل الدفع بأجندة التنمية المستدامة ومراجعة وتدقيق التقارير الصادرة عن الحكومة والتعاون مع باقي اللجان البرلمانية والنظر في عملها من منظور التنمية ومع المجتمع المدني وباقي الفاعلين في قضايا التنمية المستدامة.

14- وعرضت بعد ذلك، السيدة أليكساندرا بلاغوجيفتش، مديرة برامج التنمية الدولية في الاتحاد البرلماني الدولي، النتائج والبيانات الأولية الناتجة عن الاستبيان العالمي الذي أجراه الاتحاد البرلماني الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة في حزيران/يونيو 2018 حول أنشطة البرلمانات فيما يخص أهداف التنمية المستدامة والآليات المعتمَدة في عملها باتجاه تحقيق هذه الأهداف، وقد شارك فيه 89 برلماناً من مختلف دول العالم ما يعادل نسبة 50 في المائة من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي. وأظهرت النتائج بأن نسبة مشاركة مجموعة الدول العربية تزيد عن 42 في المائة من مجموع البرلمانات المشارِكة في الاستبيان. وبالنسبة لردود هذه المجموعة على الاسئلة المطروحة فقد جاءت نسبياً موازية لردود سائر البرلمانات فيما يخص تقديم الحكومات تقارير عن التنمية المستدامة للبرلمان، وعن الدورات التدريبية حول أهداف التنمية المستدامة التي نُظمت لموظفي البرلمان والدورات التدريبية التي نظمها البرلمان حول الموضوع. وكانت نسب المنطقة العربية مرتفعة عن النسب العالمية فيما يخص موضوعي القضايا المتعلقة باللجان البرلمانية المتخصصة بالتنمية المستدامة وموضوع اتخاذ البرلمان لإجراءات تساعد في إدراج تمويل أهداف التنمية المستدامة في الموازنة العامة. بينما جاءت نسبة المجموعة العربية أدني بما يقارب النصف فيما يخص قيام اللجان البرلمانية بإعداد تقارير حول أهداف التنمية المستدامة.

15- وقدم السيد علي الصاوي، الخبير في الشؤون البرلمانية وأستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، عرضاً تمهيدياً حول ما هو مطلوب من البرلمانات لتعزيز فرص التنمية المستدامة. وجاء العرض كمقدمة للنقاش في الجلسات التالية حيث طرح السيد الصاوي عدة أسئلة تناول فيها ما يمكن توقعه من البرلمانات العربية مع الأخذ بالاعتبار مهامها القائمة وآلياتها ومواردها وإمكانياتها. وقدم خلاصة جولات نقاش وحوار مع مجموعة كبيرة من البرلمانيين من المنطقة العربية حيث أن هناك تنوعاً في النظرة إلى التنمية المستدامة فالبعض يرى في تحقيقها استمرارية للنمو والازدهار وضمان لمستقبل الأجيال القادمة والبعض الآخر يعتبرها قضية بديهية وتدخل في صميم عمل السلطة التنفيذية بينما السلطة التشريعية تعنى بها من جانب تشريعي ورقابي وربما دبلوماسي. وانتهى العرض بأربعة مقترحات حول ما يمكن للبرلمان تقديمه للمساهمة في تنفيذ خطة 2030 وهي أولاً ترجمة الأجندة إلى أجندة تشريعية، ثانياً توظيف الأدوات الرقابية لمتابعة إنجاز الحكومة ومؤسسات المجتمع (قطاع خاص ومجتمع دولي وغيرها) لأهداف التنمية، ثالثاً استثمار أدوات التواصل البرلماني مع المجتمع لنشر التوعية، ورابعاً استخدام الدبلوماسية البرلمانية لدعم الدولة في تحقيق الخطط الوطنية للتنمية المستدامة، كما طرح العرض التحديات التي يمكن أن تواجه البرلمان في أداء دوره المتمثل بالمقترحات الأربعة.

16- جرت جولة نقاشات حول العروض المقدَّمة لا سيما ما طرحه السيد علي الصاوي، فاستعرض بعض البرلمانيين بشكل مقتضب تجارب مجالسهم في التعاطي مع خطة 2030. وطُرحت عدة تساؤلات حول الموضوع أهمها قضية ضمان استدامة الالتزام بخطة 2030 في ظل التغير الدوري للمجالس البرلمانية بحكم الدورة الانتخابية وكذلك حول آليات التشريع من أجل التنمية المستدامة والتنسيق مع الحكومة والرقابة من خلال منظومة مؤشرات محددة وكذلك المحافظة على التواصل وتفاعل مع الشعب.

جيم- الجلسة الثالثة: تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة: ما هو دور البرلمانات؟

17- يسر الجلسة السيد أسامة صفا، رئيس قسم المشاركة والعدالة الاجتماعية، شعبة التنمية الاجتماعية، في الإسكوا ومهّد لها من خلال إعطائه نبذة عن مفهوم العدالة التي تقوم على المشاركة والانصاف والحقوق والمساواة وهي ركائز أربع لصيقة بمفهوم التمكين والشمول. وأكّد على ان لا اكتمال للحلقة التنموية التي تتوخى الشمول في عملية التنمية من دون اشراك كافة فئات المجتمع بمن فيها الشباب والنساء والفئات المهمَّشة، وذلك ضروري لإحقاق الشمول وعدم إقصاء أحد. كم ذكّر بالهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يدعو للقضاء على اللامساواة في النتائج والفرص، ومقصده 10.2 الذي شدد على وجوب تمكين وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع المادي أو أي وضع آخر، بحلول عام 2030. وأشار السيد صفا في مداخلته إلى تقرير الإسكوا الثاني لعام 2018 حول التنمية الاجتماعية الذي خلُص إلى أن الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرار يرفع من قدرة الفرد على المشاركة الفاعلة وأن تلك القدرة ضرورية ويجب اتاحتها للحد من اللامساواة في الفرص والنتائج. وبحسب التقرير، فإنه كلما كان الأفراد والمجتمعات يتمتعون بالقدرة على التحكم في قراراتهم اليومية وفي حياتهم، كلما ارتفعت حظوظ المساواة الاجتماعية فيما بينهم. وخلُص التقرير إلى أن اللامساواة في فرص الوصول للتعليم قد بلغت مستويات مقلقة في المنطقة، وأن اللامساواة في التعليم تؤثر في اللامساواة في الدخل في المستقبل.

18- استُهلت الجلسة بعرض السيد كريستوف هوفمان، عضو لجنة التعاون الاقتصادي والتنمية في البرلمان الألماني، حول دور وأدوات وآليات البرلمان التي تهدف إلى التنمية المستدامة الشاملة وتجربة البرلمان الألماني في هذا المجال. وتمحور العرض حول أهم الآليات المساعدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومن ضمنها وضع القوانين المناسبة كإطار للعمل وتعزيز اللامركزية والرقابة والمتابعة على كافة المستويات. وفيما يخص التجربة الألمانية، شرح السيد هوفمان أن المجالس المنتخَبة المحلية والحكومات المركزية هي المسؤولة الرئيسية عن مواءمة خطة 2030 مع خططها للتنمية المستدامة وبأن التخطيط الفعلي للتنمية المستدامة ينطلق من المستوى المحلي والمركزي وتتولى التشريع ووضع القوانين المجالس المحلية المنتخَبة التي ترفع توصياتها ومخرجاتها إلى البرلمان الاتحادي مما يعزز مشاركة كل أصحاب المصلحة في التنمية المستدامة.

19- وعرض السيد نايف الحريري، عضو لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي في مجلس الشعب السوري، تجربة مجلس الشعب في إصدار توصيات وإقرار قوانين تصب في صلب التنمية المستدامة لا سيما فيما يخص إلزامية التعليم المجاني للأطفال من سن السادسة وحتى الخامسة عشرة، ومجانية الرعاية الصحية، وتوزيع الأراضي على المزارعين وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتوصيل مياه الشرب إلى كل بيت عبر مشاريع الإرواء للمواطنين. كما أشار السيد الحريري إلى تبعات الأزمة السورية وآثارها السلبية على كل هذه الخدمات لا سيما الصحية.

20- وفيما يخص تجربة البرلمان في المملكة المغربية، تناولت السيدة أمينة ماء العينين، نائب رئيس مجلس النواب وعضو لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، أهم القضايا التي يجب أخذها بالاعتبار لتفعيل دور البرلمانات في تنفيذ خطط التنمية المستدامة. فبالرغم من الجهود التي يبذلها البرلمان في المغرب لتقييم مدى وفاء الحكومة بالتزاماتها بأهداف التنمية المستدامة، فإنه لم يتم حتى الآن تحديدٌ دقيق للمؤشرات التي تمكِّن البرلمان من تقييم البرامج الحكومية ومواءمتها مع أهداف خطة التنمية المستدامة السبعة عشر. كما أشارت إلى حق الوصول إلى المعرفة والمعلومات الذي يدعم دور البرلمان الرقابي. واقترحت وضع قوانين تنظيمية وتقديمها على شكل برامج مع وضع مؤشرات تقييم خاصة بها. وأعطت أمثلة من بعض القوانين التي من شأنها المساهمة

في تنفيذ أهداف معينة من أهداف التنمية المستدامة. ثم أعطت نبذة عن علاقة البرلمان التنسيقية بالمجتمع المدني وبالمؤسسات الدستورية لا سيما المجلس الأعلى للحسابات.

دال- الجلسة الرابعة: الميزانيات الوطنية كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية

21- يسَّر الجلسة الثالثة السيد ياسين جابر، رئيس لجنة الشؤون الخارجية وعضو لجنة المال والموازنة في مجلس النواب اللبناني. وتناول العرض والمداخلات سُبُلَ التدقيق في الميزانية من منظور أهداف التنمية المستدامة خلال كافة مراحل دورة الميزانية، والمواردَ والآليات المتاحة للبرلمانيين لهذه الغاية.

22- وقدمت السيدة منى فتاح، مسؤولة في شؤون التنمية المستدامة في الوحدة المعنية بخطة 2030 بالإسكوا، عرضاً مرئياً حول الإطار العام والأصول المتبعة في وضع الموازنات العامة. وتضمن العرض لمحة عامة عن مهام البرلمان الرئيسية وأهمية الموازنة العامة كمصدر أساسي لتمويل التنمية. وقدمت شرحاً مفصلاً عن دورة الموازنة ومراحلها الأربع انطلاقاً من إعداد مسودتها الأولى حتى انتهاء الدورة المالية وإغلاق الحسابات، وأعطت أمثلة من بعض دول العالم وتجارب برلماناتها في توجيه الموازنة العامة نحو التنمية المستدامة وأمثلة من بعض الدول العربية ومقاربة برلماناتها للموازنة.

23- ثم استعرضت السيدة سارة سلمان، خبيرة التنمية البرلمانية في شعبة التنمية الاجتماعية بالإسكوا، الدور الأساسي للبرلمانات كشريك في تنفيذ خطة التنمية المستدامة وطرق تفعيل الآليات والأدوات البرلمانية في هذا المجال لا سيما تلك المتعلقة بتوجيه الموازنة العامة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعطت أمثلة عن بعض الدول التي أدمجت أهداف التنمية المستدامة في عملية الموازنة. وأشارت إلى أن هذ الممارسات لا تزال محدودة. فمن أصل الدول الست والخمسين التي قدمت حتى الآن تقاريرها الوطنية الطوعية، ثلاث وعشرون دولة ذكرت بأنها تعمل على ربط الموازنة بأهداف التنمية المستدامة. ثم عرضت لبعض الشروط المطلوب توافرها لنجاح البرلمان في اضطلاعه بالموازنة العامة من أجل التنمية المستدامة واضاءات على آليات الرقابة السابقة على الموازنة لا سيما في مرحلة تطوير واعتماد الموازنة والرقابة اللاحقة المتمثلة بمرحلة التنفيذ والتدقيق، بالإضافة إلى التحديات التي تعيق عمل البرلمان في هذا المجال. وفي الختام، استعرضت الأدوات والآليات المتوفرة للبرلمان التي يمكن أن يستخدمها لتحقق الموازنة أهداف التنمية المستدامة.

24- وتناول السيد المنجي الرحوي، عضو مجلس نواب الشعب، ورئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية في تونس، في مداخلته ملخصاً عن السياسة المالية الذي يتم على أساسه تقديم الموازنات، وشرحاً للدورة المالية وانطلاقتها من خلال خطط ومشاريع تضعها الإدارات والمجالس المحلية ثم ترفعها بشكل موازنات مقترحة للوزارات المختصة التي تقوم بدورها في تجميعها وتقديمها إلى وزارة المالية التي ترفع مجموع هذه الموازنات الفرعية بشكل موازنة عامة للدولة إلى رئاسة الحكومة ومنها إلى البرلمان. وهنا يأتي دور لجنة المالية والتخطيط والتنمية التي تراجع وتدقق بنود الموازنة المقترحة وتعطي ملاحظاتها وتوصياتها إلى المجلس ليراجع بموجبها الحكومة ويطلب التعديل (عند الحاجة). كما أن وزير المالية وكبار المسؤولين في الوزارة وأحياناً بعض الوزراء المختصين يشاركون في اجتماعات المراجعة التي تعقدها لجنة المالية والتخطيط والتنمية لمناقشة بعض البنود الواردة في الموازنة والرد على استفسارات أعضاء اللجنة. كما أعطى السيد الرحوي لمحة عامة عن الدور الرقابي وآليات المساءلة والمراجعة التي يعتمدها البرلمان لمتابعة تنفيذ الحكومة لبنود الموازنة. كما أطلع المشاركين على أنه يتم حالياً مراجعة مشروع قانون لإعادة النظر في الدستور المالي مبني على الشفافية والمساءلة.

25- وتطرّق السيد عزمي شعيبي، عضو مجلس إدارة "برلمانيون عرب ضد الفساد"، وعضو سابق في المجلس التشريعي الفلسطيني، في مداخلته إلى العقد الاجتماعي المبرم بين البرلمانيين والشعب بحكم انتخابهم لهم وتوكيلهم بمتابعة مصالحهم ومساءلة الحكومة حول شؤونهم. فلفت إلى أهمية معرفة البرلمانيين بأجندة 2030 للتنمية المستدامة وما هو المقصود بتوطين أهداف التنمية المستدامة ضمن أهداف وخطط التنمية الوطنية. وشدد على جوانب هامة منها ضرورة مأسسة عمل البرلمان كمؤسسة وليس كأفراد لأن البرلمانيين لهم دورة محددة مما يستدعي وجود ذاكرة مؤسساتية وعمل مؤسساتي يضمن استمرارية المشاريع والأنشطة التي يقوم بها البرلمان، وضرورة مشاركة رؤساء اللجان الفنية في اجتماعات لجنة المالية، وأهمية العمل على تحويل نُظُم الانتخابات إلى نُظُم شفافة وشاملة، وجعل الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة بشكل دوري (كل ثلاثة أشهر)، وبناء القدرات الداخلية للبرلمان. وبالنسبة لمَواطِن الضعف في الموازنات، فأكد السيد شعيبي على ضرورة توفر الموارد الكافية للمشاريع التنموية ووضع خطط تنموية لترشيد النفقات وعدم إغفال المجموعات المهمشة لا سيما من خلال تخفيف الأعباء عنها، والاستفادة من الكفاءات في المجتمعات العربية لا سيما في المجتمع المدني. وأعطى مثالاً عن تجربة المجتمع المدني في فلسطين حيث فرض على الدولة وضع موازنة المواطن مما سمح بتعزيز المعرفة والتوجه بشكل حثيث نحو التنمية المستدامة.

هاء- الجلسة الخامسة: البرلمانات العربية وخطة عام 2030: تعزيز التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة

26- استُهلّ اليوم الثاني بجلسة حول تعزيز التعاون بين البرلمانات ومختلف أصحاب المصلحة حكومية كانت أم غير حكومية، بما فيها الأجهزة الإحصائية الوطنية ومؤسسات التدقيق العليا ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وغيرها، من أجل تنفيذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة. ويسّر هذه الجلسة السيد مصطفى البرغوثي، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني ورئيس جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، وهدفت الجلسة إلى تعزيز معرفة البرلمانيين بفوائد بناء علاقات عمل جيدة وشراكات مثمرة مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية، وبترتيبات مؤسسية وممارسات جيدة في المنطقة العربية.

27- وفيما يخص علاقة الأجهزة الإحصائية بالبرلمان، قدم السيد قاسم الزعبي، مدير عام الإحصاءات العامة في المملكة الأردنية الهاشمية، عرضاً حول التعاون بين دائرة الإحصاءات ومجلس الأمة في مجال التنفيذ والمتابعة لمؤشرات التنمية المستدامة. فأعطى بداية نبذة عن الدائرة ومهامها وآلية عملها لإصدار البيانات وآليات انتقال أثر البيانات والمعلومات الاحصائية في القرار الوطني. ثم فصّل كيف تمت عملية مأسسة عمل مؤشرات التنمية المستدامة على المستوى الوطني من خلال مساهمة دائرة الإحصاءات في عملية إعداد التقرير الوطني الطوعي عام 2017. وأشار السيد الزعبي إلى الاستراتيجية الوطنية للإحصاء (2018-2022) التي تسعى دائرة الإحصاء من خلال تنفيذها إلى تطوير نظام احصائي وطني وبمشاركة من مختلف المؤسسات العامة والخاصة المنتجة للبيانات، وتطوير الأجهزة الإحصائية المنتجة للبيانات وفق المعايير الدولية وبناء قاعدة بيانات وطنية موحدة، وتوفير مؤشرات التنمية المستدامة بصورة دورية بكافة الوسائل المتاحة، وكذلك خدمة الدولة الأردنية من خلال توفير أكبر قدر ممكن من احتياجات واضعي السياسات وصانعي القرارات ومنهم أعضاء المجالس النيابية. كما استعرض وسائل التواصل بين الأجهزة الإحصائية والمجالس النيابية في مجال البيانات والمؤشرات والتحديات التي تواجه تنفيذ مؤشرات التنمية المستدامة من ناحية الإحصاء.

28- ثم استعرضت السيدة أسمى خضر، رئيسة جمعية معهد تضامن النساء الأردني علاقة البرلمان مع منظمات المجتمع المدني. وسلطت الضوء على الحوار القائم حالياً بمبادرات من البرلمان أو بعض اللجان البرلمانية وكذلك من بعض منظمات المجتمع المدني حول مسودة بحث العلاقة بين مجلس النواب ومنظمات

المجتمع المدني التي تهدف للوصول إلى آلية لإشراك المواطنين والمواطنات في التشريع والرقابة ووضع منهجية للتعاون الفعّال بين الجانبين ما يدعم مسيرة التنمية المستدامة ويسهل خطط تنفيذ أهدافها. وأشارت إلى مدى اهتمام المجتمع المدني بعلاقة مستدامة ومُمَأسسة مع البرلمان وإلى شبكة المنظمات الأهلية للتنمية التي كرست جزءاً كبيراً من نشاطها لمتابعة أهداف التنمية المستدامة. وأعطت أمثلة عن قوانين نموذجية يتم وضعها بالتعاون بين الجهتين مثل قانون كفى، وعن نجاحاتٍ تحققت بين البرلمان والمجتمع المدني لتعديل قوانين الأحوال الشخصية والعنف ضد النساء. ومن جهة أخرى، لفتت بأن المجتمع المدني ليس مثالياً في تناول موضوع التنمية المستدامة وبأن هناك حالة من عدم التجانس بين مؤسسات المجتمع المدني مما يتطلب تنسيق وتعاون أكبر فيما بينها.

29- وقدمت السيدة وصال حسين، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الفنية في المجلس القومي للسكان في السودان، موجزاً عن علاقة المجلس، بصفته نقطة الاتصال الوطنية لخطة التنمية الوطنية لعام 2030، بالبرلمان. فأشارت بأنه منذ تبني السودان لخطة 2030، تم اصدار قرار رئاسي بتشكيل آلية وطنية للتنمية المستدامة وتعيين المجلس القومي كنقطة اتصال. والعلاقة بين نقطة الاتصال ومجلس النواب كانت بدأت قبل إقرار الخطة نظراً للمشاورات الوطنية التي أُجريت عن الإعداد للخطة وتم تحديد دور البرلمان في الموافقة على الخطط والموازنات المتعلقة بها. كما أن تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الذي قدمه السودان عام 2018 لم يكن محصوراً فقط بأهداف التنمية المستدامة بل تحدث عن عوامل النجاح المؤدية إلى تحقيق التنمية وركز على ثلاثة أسس هي السلام والتحول الزراعي والتنمية الاجتماعية (مسرعات). وقد تم تكريس جلسة خاصة في البرلمان للتقرير حيث تم التشاور والموافقة على الاستعراض كما أن البرلمان استدعى الحكومة لمساءلتها حوله خاصة وان البرلمان شكل لجنة للاستعراض. كما ساءل البرلمان الحكومة عن نتائج البعثة إلى نيويورك وما بعد تقديم التقرير.

30- وفيما يخص علاقة البرلمان مع المراصد البرلمانية، قدَّم السيد إسماعيل السوق، المدير التنفيذي لجمعية سمسم-مشاركة مواطَنة، تجربة سمسم كمرصد وطني في رقابته على مجلس النواب المغربي. واستهل عرضه بمقدمة عن سمسم كجمعية وطنية مستقلة وغير ربحية تهدف لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتسهيل وتعزيز مشاركة المواطنات والمواطنين في إدارة الشؤون العامة وتسهيل مهام المؤسسات العامة في الاستجابة لمطالب الشعب من خلال عدة برامج منها "نوابك" و"نشارك" و"الابتكار من أجل التغيير (Innovation for Change)". وتهدف هذه البرامج إلى خلق منصات تفاعل وتواصل مباشر بين الناس ونوابهم وتسمح لهم بطرح تساؤلاتهم على النواب وتفتح المجال لهؤلاء للإجابة مباشرة.

31- ثم قدم السيد قاسم مطار، مدير في ديوان الرقابة المالي الاتحادي في العراق، ملخصاً عن دور الديوان في الرقابة المالية على كافة أجهزة الدولة والتنسيق مع مجلس النواب حول كل ما يخص الموازنة العامة منذ الشروع في تنفيذها وحتى اختتام دورتها ومراجعة حسابات السنة المالية المنصرمة. كما أكد السيد مطار على استقلالية هذا الديوان والتحديات والمخاطر التي يواجهها للمحافظة على استقلاليته ونزاهته لا سيما في بلد كالعراق الذي عانى من تبعات الحروب والإرهاب.

32- وقدم السيد أحمد فاروق ديكن، منسق أقدم للتعاون الفني في البنك الإسلامي للتنمية، عرضاً حول دور البنك في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فاستعرض بشكل موجز خلفية عامة حول البنك وأهدافه التنموية وتجربته الطويلة في تعزيز التعاون بين دول الجنوب وأعطى أمثلة عن المشاريع التي نفذها البنك في هذا المجال. كما شرح مفهوم التعاون الفني وإطاره من خلال ترابط ثلاثة أبعاد وهي التنمية البشرية وتهيئة البيئة المُمَكِّنَة والتطوير التنظيمي وتأثير كل بُعد منها على البُعدين الآخرين، ويعتمد هذا المفهوم الذي يتماشى بشكل كبير مع الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة الداعي للشراكة والتعاون الدولي، على تبادل الدول الأعضاء لمعارفهم وخبراتهم ومواردهم لتطوير قدراتهم واستنباط

حلول لتطويرهم المستقل. وحدد العرض المبادئ الأساسية للتعاون الفني وهي احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية والاستقلال، والمساواة، وعدم الاشتراط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والفائدة المشتركة. وأعطى السيد ديكن شرحاً عن أصحاب المصلحة الضالعين في إطار التعاون الفني المتبادل وهم الدول المتلقية والدول المانحة والمُيسِّر (وهو البنك نفسه) والشركاء التنمويين (وكالات التعاون التقني الثنائية، ومؤسسات التنمية المتعددة الأطراف، والمؤسسات العامة والخاصة، والمنظمات غير الحكومية، وشركات القطاع الخاص) التي تشارك في مشاريع التنمية. واختتم العرض بأمثلة عن مشاريع التعاون الفني التي يسَّرها البنك وبتصور البنك حول سُبُل الاستفادة من هذا الإطار لتعزيز القدرات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

واو- الجلسة السادسة: الاستعراضات الطوعية الوطنية: نحو دور أكثر فعالية للبرلمانات

33- أدارت هذه الجلسة السيدة ديمة جمالي، رئيسة لجنة التنمية المستدامة وعضو مجلس النواب اللبناني. وهدفت الجلسة إلى تسليط الضوء على آليات إعداد التقارير الوطنية الطوعية في الدول العربية التي سبق لها ذلك وفيما لو تم إشراك البرلمانات في هذه العملية، وعلى إبراز أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه البرلمانات في هذا المجال.

34- قدمت بدايةَ السيدة هانيا صبيدين ديماسي من الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة 2030 في الإسكوا عرضاً حول دور البرلمان في الاستعراضات الوطنية الطوعية حول أجندة 2030. واستهلت العرض بلمحة عامة عن عملية المتابعة والاستعراض عالمياً وإقليمياً بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية، والمبادئ الأساسية للاستعراض الوطني الطوعي بحسب توجيهات الأمم المتحدة حيث تم التأكيد على أن الاستعراض هو عملية ومسار للدول وليس مجرد تقرير متابعة وعرض حالة. وقدمت السيدة ديماسي ملخصاً حول مشاركة الدول العربية في هذه العملية منذ عام 2016 (المغرب ومصر والأردن وقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية والسودان ولبنان ودولة فلسطين والإمارات العربية المتحدة)، وبعض الاستنتاجات نتيجة قراءة تحليلية في تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية حيث تبين أن أقل من نصف هذه التقارير ذكرت دور البرلمان بوضوح كمساهمٍ أو مشاركٍ في إعداد التقرير وبأن العديد منها أقرت بأهمية دور البرلمان في تنفيذ ومتابعة خطة عام 2030 بالرغم من أن دور البرلمان في إعداد التقرير لم يكن واضحاً. كما تمت الإشارة إلى الترتيبات المؤسسية التي اعتمدتها بعض الدول كإنشاء لجان أو هيئات وطنية للتنمية المستدامة حيث قلة منها أدرجت تمثيل البرلمان فيها، وتمت الإشارة كذلك إلى آليات العمل المشترك في عملية الاستعراض الوطني والدور المتاح للبرلمان للمشاركة فيها.

35- ثم قدمت السيدة ألكساندرا بلاغوجيفتش، مديرة برامج التنمية الدولية في الاتحاد البرلماني الدولي، عرضاً حول إشراك البرلمان في عملية الاستعراض الوطني الطوعي. واستهلت العرض بالتذكير بأن أجندة 2030 أكدت على دور البرلمان الرقابي والتشريعي الهام والمطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ثم سلطت الضوء على ما يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي لدعم مشاركة البرلمانات في الاستعراضات الوطنية الطوعية من خلال رفع الوعي والمعرفة بأهداف التنمية المستدامة، حيث يتم عقد ندوات ومؤتمرات للبرلمانات للتعريف بآلية الإعداد للاستعراض الوطني الطوعي. كما أن الاتحاد يقوم عادة في كانون الأول/ديسمبر بمراسلة برلمانات الدول التي تنوي تقديم استعراضها الوطني الطوعي للمنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة في تموز/يوليو من العام الذي يليه لتذكيرها بالدور المطلوب منها في عملية الاستعراض الوطني والطلب إليها الإفادة عن ذلك والعمل على أن تكون ضمن الوفد الرسمي لبلادها إلى المنتدى. كما أن الاتحاد ينظم دورات تعريفية للبرلمانات بشؤون الأمم المتحدة بشكل عام وبالمنتدى السياسي رفيع المستوى بشكل خاص لا سيما وأن الاتحاد ينظم عادة حدثاً جانبياً للبرلمانيين على هامش أعمال المنتدى في نيويورك. وفي نهاية العرض، قدمت السيدة بلاغوجيفتش خلاصة

ما نتج عن المسح الذي قام به الاتحاد وهي بأن مشاركة البرلمانات في عملية الاستعراض الوطني الطوعي في تزايد ملحوظ كل عام، وبالرغم من ذلك فإن النسبة لا تزال قليلة، وعددٌ قليل من البرلمانات كان لها فرصة مراجعة التقرير الوطني الطوعي قبل تقديمه، وكذلك فإن نسبة التقارير الوطنية الطوعية التي ساهم فيها البرلمان لا تتعدى ثلث التقارير المقدمة حتى تاريخه وأقل من نصف عدد الوفود الرسمية التي شاركت في المنتدى السياسي رفيع المستوى ضمت برلمانيين، وكل ذلك يجعل من موضوع المتابعة الوطنية للاستعراض الوطني الطوعي عميلة صعبة. لذا، وبحسب العرض، على الدول إشراك البرلمان في إعداد التقرير الوطني الطوعي والطلب إليه المساهمة فيه، وإعطاء البرلمان فرصة مراجعته قبل رفعه للمنتدى السياسي رفيع المستوى. ولا بد للبرلمان أن يتمثل ولو بنائب/نائبة في المنتدى وأن تتم مناقشة نتائج المنتدى على مستوى البرلمان. وأن تقوم الدول بترتيب عمليات متابعة وطنية لما بعد الاستعراض الوطني الطوعي يشارك فيها البرلمان.

36- وتناول السيد عبد الباسط سعيد، عضو المجلس الوطني السوداني، في مداخلته تجربة بلاده في عملية الاستعراض الوطني الطوعي. فأشار بأن أهداف التنمية المستدامة جاءت استكمالاً لما لم يتم تنفيذه من الأهداف الألفية للتنمية وبأن أولويات السودان تقع ضمن القضاء على الفقر والجوع وتوفير المياه الصالحة للشرب والأهداف المتعلقة بالبيئة والهدفين 16 و17 من أهداف التنمية المستدامة، وهذا ما تم التركيز عليه في الاستعراض الوطني الطوعي. كما أشار إلى أن التقرير الوطني تطرق إلى التحديات والصعوبات التي تواجه التنمية في السودان وهي خارجية وتتمثل بالحصار والمقاطعة الاقتصادية والتضييق على المعاملات التجارية الدولية الذي استمر لأكثر من عشرين سنة وتحديات داخلية تتمثل بغياب الاستقرار الأمني لعقود مما أدى إلى تدهور القدرات المالية للدولة. ومن جهة أخرى فقد تناول التقرير الإجراءات والترتيبات المؤسسية التي اتخذها المجلس الوطني لإنشاء دوائر برلمانية في أربعة مجالات للتنمية وهي: (1) دائرة قضايا أهداف التنمية المستدامة، و(2) دائرة قضايا الهجرة والنزوح، و(3) دائرة قضايا المرأة البرلمانية، و(4) دائرة قضايا البرلمانيين الشباب.

37- ثم قدم السيد أحمد مصلح، مدير عام اللجان في المجلس التشريعي الفلسطيني لمحة عامة عن دور البرلمان كجزء أساسي من عملية الاستعراض والمتابعة. وأضاء على موضوع تقارير الظل وأهميتها كونها تستند إلى معلومات ومصادر كالتقارير الرسمية ومن مزاياها أنها تعكس الملكية الوطنية لخطة 2030 وبأنها تقارير طوعية وحيادية وتحتوي على بيانات من مصادر متنوعة ومُعَدة من قِبل فِرق متنوعة الخبرات. ومن هذا المنطلق، دعا السيد مصلح إلى ضرورة توفير البيانات والمعلومات للبرلمان ليقوم بمهامه كرقيب ومسائل على عمل الحكومة. كما ذكَّر بأهمية تنسيق البرلمان مع كل الشركاء في التنمية لا سيما منظمات المجتمع المدني.

زاي- الجلسة السابعة: حلقة نقاش حول الخطوات العملية اللازمة لتعزيز مشاركة البرلمان في تنفيذ خطة 2030 ومتابعتها واستعراضها

38- يسَّر الجلسة السيد علي الصاوي. ودار نقاش مفتوح وتفاعلي حول آليات تعزيز دور البرلمان في تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها، وحول أهم مخرجات جلسات المنتدى مع التركيز على التحديات التي تواجه البرلمانات في البلدان العربية وسُبُل تفعيل العمل البرلماني من أجل تحقيق التنمية المستدامة والدفع بالأولويات الوطنية. وتم استذكار "مشروع خطة العمل بشأن تعزيز دور البرلمانات والبرلمانيين في تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام 2030 في المنطقة العربية" التي تم تبنيها خلال المنتدى في دورته الأولى.

39- ومهّد للنقاش السيد علي الصاوي من خلال عرض مرئي استهله بطرح ثلاث مسائل رئيسية حول ما تشكله خطة 2030 للتنمية المستدامة للبرلمانيين، والتحديات التي تواجه البرلمان وكيف يمكن للبرلمان توظيف أدواته المتاحة للمساهمة في تحقيقها. وركّز بداية على أهمية تشريع أهداف التنمية المستدامة وذلك عن طريق

المراجعة الشاملة والتفصيلية للنظام القانوني الوطني للتحقق من مدى اتساق التشريعات القائمة وارتباطها بتنفيذ الأجندة. ثم استعرض آليات تعزيز الأداء البرلماني ومن ضمنها الاعتماد على الحكومة وإنشاء وحدة فنية بالأمانة العامة للبرلمان خاصة في حالة وجود مجلسين للبرلمان وكذلك تشكيل لجنة برلمانية خاصة وتوسيع آفاق عمله وتطوير أدوات برلمانية جديدة للرقابة والتتبع. واختتم العرض بمقترحات حول الخطوات القادمة وأهمها عقد لقاء برلماني تشاوري حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإصدار بيان إعلامي حول دور المجلس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكريس مساحة خاصة للخطة على موقع البرلمان ولإطلاق إصداراته لمتابعة الأهداف، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني، وعقد مؤتمرات دورية وندوات حوارية مع وزراء ومسؤولين في الحكومة لمناقشة خطط الدولة لتحقيق التنمية المستدامة، وتنظيم برامج تدريبية لكوادر الأمانة العامة للمجلس في بحوث التنمية المستدامة، والعمل على توفير البيانات، والمشاركة في الاستعراض الوطني الطوعي ومناقشة تقريره مع الحكومة، والتنسيق مع كافة الأطراف المعنيين بالتنمية المستدامة.

حاء- ملاحظات ختامية

40- في ختام المنتدى، قدم السيد مصطفى البرغوثي خلاصة النقاشات والمقترحات التي تداولها المشاركون خلال يومي المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة في المنطقة العربية لعام 2030. كما تم استعراض الرسائل الرئيسية للمنتدى وأهم الخطوات العملية التي توَافق عليها البرلمانيون المشاركون لتفعيل عمل البرلمانات في مجال التنمية المستدامة وكذلك الالتزامات التي تبنتها الجهات المنظِمة لما بعد المنتدى كل حسب موقعه.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

41- أشرفت الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الإسكوا، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبالتعاون مع الاتحاد البرلماني العالمي على تنظيم المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت من 24 إلى 25 كانون الثاني/يناير 2019.

باء- الافتتاح

42- افتتح أعمال المنتدى السيد منير تابت، الأمين التنفيذي للإسكوا بالإنابة، بكلمةٍ أكد فيها بأن المنتدى يأتي للتأكيد على الدور الأساسي للبرلمان في التنمية، وتعميق النقاش حول العلاقة الوطيدة بين عمل المجالس التشريعية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، من أجل المساهمة في تطوير الخطاب من الالتزام بمبدأ الشراكة إلى تفعيل الشراكات على مختلف المستويات، على اعتبار أن البرلمان يمثل إحدى المؤسسات التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن المنتدى يشكل أحد اللقاءات الإقليمية التي تصب بشكل مباشر في المنتدى العربي للتنمية المستدامة تحت عنوان "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية"، حيث تشكل المشاركة والمساواة والشمول مدخلا للنقاش والاطلاع على تجارب ومبادرات برلمانات من المنطقة العربية ومن دول أخرى في صنع قوانين وتشريعات تراعي حقوق الانسان وتهدف إلى تحقيق العيش الكريم للجميع. كما شدد السيد تابت على أن خطة التنمية المستدامة ليست عبئاً جديداً على عاتق الدول، بل مقاربة مبتكرة لمفهوم التنمية أساسها حقوق الإنسان، وهدفها وأحد شروط نجاحها العمل الجماعي والشراكات، مشيراً إلى أنه لتحقيق أهداف

خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أتى هذا الإطار العالمي الطموح الذي التزمت كل بلدان العالم على العمل بمبادئه وتحقيق أهدافه.

43- وألقى السيد خالد عبد الشافي، مدير المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمّان، كلمة دعا فيها البرلمانات لتكون فعّالة ومنفتحة وتؤدي وظائفها التشريعية والرقابية والتمثيلية على أكمل وجه من أجل تفعيل خطة 2030 مثلما شددت خطة التنمية المستدامة على ذلك حيث خصصت لذلك الهدف 16 حول "السلام والعدل والمؤسسات القوية". كما شدد على الأهمية التي يوليها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لدور المؤسسات النيابية في دفع خطة التنمية المستدامة وللشراكات التي تم اطلاقها لدعم البرلمانات في هذا المجال وعن رغبته في توسيعيها. وأشار بأن المنتدى جزء من مبادرة أوسع أطلقها البرنامج بعنوان "برلمانات من أجل خطة سنة 2030: دعم البرلمانين في تفعيل أهداف التنمية المستدامة"، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والبنك الإسلامي للتنمية. كما أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الإسلامي للتنمية أطلقا في ذات السياق مبادرة تتمثل في برامج تعاون واعدة مع عددٍ من برلمانات المنطقة، ويعتمد برنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذه المبادرة على تجربة طويلة في مجال الدعم والتعزيز البرلماني وعلى علاقات ثقة وشراكة تجمعه مع معظم البرلمانات العربية.

44- وتلا ذلك كلمة ألقاها السيد رامي أحمد، المبعوث الخاص لأهداف التنمية المستدامة ومستشار رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ذكر فيها بدور البرلمانات المساهم في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال مساهمتهم في المشاورات المستفيضة التي أدت إلى صياغة ديباجة الخطة وأهدافها بالشكل النهائي الذي تم إقراره من قادة دول العالم في أيلول/سبتمبر 2015. كما أشار إلى أهمية مشاركة كل الأطراف المعنية بالتنمية المستدامة بتنفيذ هذه الخطة ومن ضمنها البرلمانات. لذا، وبحسب السيد أحمد، على البرلمانات العربية، ومن منطلق مهامها الدستورية والتمثيلية، أن تكون فعّالة وتعكس آمال المواطنين العرب وآلامهم فيما يتعلق بقضايا التنمية وحثّها على التفكير الاستراتيجي والعمل على رصد الإنجاز ومحاسبة التنفيذ. ومن جهة أخرى، أضاء على ضرورة بناء وتقوية قدرات البرلمانيين ومساعدتهم على الفهم الشامل لأهداف التنمية المستدامة. وأكد على أن البنك الإسلامي للتنمية كما شركائه في المنتدى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا، سيستمر في دعم قدرات البرلمانات العربية وأعطى مثالاً على المساعدة الفنية التي قدمها البنك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البرلمانات في كل من تونس والأردن والصومال. وفي ختام كلمته، طرح السيد أحمد عدة أسئلة للنقاش والبحث أثناء جلسات المنتدى تتمحور بمعظمها حول إمكانيات وقدرات البرلمانات العربية في مجال التخطيط الاستراتيجي والرقابة العلمية على عمل السلطة التنفيذية والمحاسبة الشفافة والبناءة.

جيم- المشاركون

45- حضر الاجتماع 41 مشاركاً من 13 بلداً عربياً هي الأردن، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان، ومصر، والمغرب. كما حضر الاجتماع مشاركون من البرلمان الألماني والبرلمان الأندونيسي، وممثلون عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والصروح الأكاديمية والجهات الشريكة في تنظيم الاجتماع أي الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد بلغت نسبة مشاركة النساء 29 في المائة من مجموع المشاركين.

دال- جدول الأعمال

46- فيما يلي ملخص لجدول الأعمال:

(أ) الكلمات الافتتاحية؛

(ب) الجلسة الأولى، خطة عام 2030 بعد ثلاثة أعوام على انطلاق مسارها؛

(ج) الجلسة الثانية، دور البرلمان ومهامه من منظور خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(د) الجلسة الثالثة، دور البرلمانات في موضوع تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة؛

(هـ) الجلسة الرابعة، الميزانيات الوطنية كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية؛

(و) الجلسة الخامسة، البرلمانات العربية وخطة عام 2030: تعزيز التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة؛

(ز) الجلسة السادسة، الاستعراضات الطوعية الوطنية: نحو دور أكثر فعالية للبرلمانات؛

(ح) الجلسة السابعة، حلقة نقاش حول الخطوات العملية اللازمة لتعزيز مشاركة البرلمان في تنفيذ خطة 2030 ومتابعتها واستعراضها؛

(ط) ملاحظات ختامية.

هاء- الوثائق

47- للاطلاع على قائمة الوثائق، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للإسكوا: https://www.unescwa.org/events/2019-arab-parliamentary-forum-2030-agenda.

مرفق[*]

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد بدر حماد الطراونة
موظف في الأمانة العامة
مجلس النواب
هاتف: 0096265635100
فاكس: 0096265685970
بريد إلكتروني: parl-sec@Representatives.jo

سعادة السيد بركات النمر
نائب
مجلس النواب
هاتف: 0096265635100
فاكس: 0096265685970
بريد إلكتروني: parl-sec@Representatives.jo

سعادة السيد فاضل النهار
نائب
مجلس النواب
هاتف: 0096265635100
فاكس: 0096265685970
بريد إلكتروني: parl-sec@Representatives.jo

سعادة السيد منصور سيف الدين سجاجه
نائب
مجلس النواب
هاتف: 0096265635100
فاكس: 0096265685970
بريد إلكتروني: parl-sec@Representatives.jo
memory142000@yahoo.com

سعادة السيد خليل عثمان
عين
مجلس الأعيان
هاتف: 0096265664121
فاكس: 0096265621782
بريد إلكتروني: info@senate.jo

الجمهورية التونسية

سعادة السيدة ليلى بنت ميلود أولاد علي
عضوة
مجلس نواب الشعب
هاتف: 0021627767020
فاكس: 0021671518999
بريد إلكتروني: morched.hajji@gmail.com
leila.ouledali@gmail.com

سعادة السيد المنجي الرحوي
عضو
مجلس نواب الشعب
هاتف: 00216 71 51 02 00, 51 02 89
فاكس: 00216 71 51 46 08, 51 89 99
بريد إلكتروني: arp@arp.tn

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

سعادة السيد ناصر بن نبري
عضو
مجلس الأمة
هاتف: 0021321746106
فاكس: 0021321746107
بريد إلكتروني: abouregba@majliselouma.dz

سعادة السيد فؤاد بن مرابط
عضو
المجلس الشعبي الوطني
هاتف: 002135505 66608
فاكس: 0021321740389/21729135
بريد إلكتروني: y.boubernous@apn.gov.dz

جمهورية السودان

سعادة السيد بشير علي
عضو
المجلس الوطني
هاتف: 00249 1 87 55 79 18/55 79 59/55 8540
فاكس: 00249) 1 87 56 09 50
بريد إلكتروني: nofa53@yahoo.com
sudanipg@parliament.gov.sd

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

جمهورية السودان (تابع)

سعادة السيد عبد البصيط سعيد احمد
عضو
المجلس الوطني
هاتف: 00249 1 87 55 79 18/55 79 59/55 8540
فاكس: 00249) 1 87 56 09 50
بريد إلكتروني: nofa53@yahoo.com
sudanipg@parliament.gov.sd

الجمهورية العربية السورية

سعادة السيد الياس موراد
عضو
مجلس الشعب
هاتف: 00963113324540
فاكس: 0096311 224 64 95/11 371 25 32
بريد إلكتروني: elias.morad@parliament.gov.sy
info@parliament.gov.sy

سعادة السيد نائف الطالب الحريري
عضو
مجلس الشعب
هاتف: 00963 11 332 40 45/11 332 40 /46
96 4507 406/93 2048 666
فاكس: 009631133 245 00
بريد إلكتروني: naif.al-hariri@parliament.gov.sy
info@parliament.gov.sy

جمهورية الصومال

سعادة السيدة مومين عاي فرحية
عضوة
مجلس الشعب
هاتف: 00252616098980
بريد إلكتروني: farmumin@gmail.com
info@parliament.gov.so

سعادة السيد عثمان أحمد ماواو
عضو
مجلس الشعب
هاتف: 00252619 418 899
بريد إلكتروني: jjeebe@gmail.com

سعادة السيد علي عبدي عثمان
عضو
مجلس الشعب
بريد إلكتروني: aliyow79@gmail.com
info@parliament.gov.so

جمهورية العراق

سعادة السيد حسن الكعبي
نائب الرئيس
مجلس النواب
بريد إلكتروني: secretarygeneral@parliament.iq
corsecretarygeneral@gmail.com

سعادة السيد حامد عباس ياسين
عضو
مجلس النواب

سعادة السيد يحيى غازي عبد
عضو
مجلس النواب
بريد إلكتروني: secretarygeneral@parliament.iq
corsecretarygeneral@gmail.com

سلطنة عُمان

سعادة السيد أحمد بن سعود بن حمود المعشري
عضو
مجلس الشورى
بريد إلكتروني: shura.gov.om@gmail.com
dar.alsalam@live.com

السيد مسلم سعيد مسلم مسن
مدير دائرة شؤون اللجنة الاقتصادية
مجلس الشورى
هاتف: 009682485 5032
فاكس: 009682485 5035
بريد إلكتروني: shura.gov.om@gmail.com
massan2050@gmail.com

سعادة السيد سالم بن ناصر الكحالي
عضو
مجلس الشورى
هاتف: 00968 2485 5035
بريد إلكتروني: shura.gov.om@gmail.com
jalaljuma1990@gmail.com

سعادة السيد زايد بن خلفان بن علي العبري
عضو
مجلس الشورى
هاتف: 0096824855035
فاكس: 00968 24 85 54 55
بريد إلكتروني: shura.gov.om@gmail.com
ayman.owisi@gmail.com

دولة فلسطين

سعادة السيدة آمنة كامل سليمان
عضوة
المجلس الوطني الفلسطيني
بريد إلكتروني: Noor_ls@hotmail.com

سعادة السيد فتحي أبو العردات
عضو
المجلس الوطني الفلسطيني
بريد إلكتروني: aardat@hotmail.com

سعادة السيد أحمد مصلح
رئيس
المجلس التشريعي
هاتف: 00972599801010
فاكس: 009722298 7719
بريد إلكتروني: sartwi@yahoo.com

السيد حسبان شكري نزال
مقرر إداري اللجنة الاقتصادية
المجلس التشريعي
هاتف: 009722987719
بريد إلكتروني: husban_nazal@yahoo.com

السيد عزمي صالح الشعيبي
عضو مجلس الإدارة
برلمانيون عرب ضد الفساد
هاتف: 00972-2974948
فاكس: 00972-2974949
بريد إلكتروني: Azmi@aman-palestine.org
yara@aman-palestine.org

السيد مصطفى برغوتي
عضو المجلس التشريعي ورئيس جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية
المجلس التشريعي
فاكس: 00970599254218
بريد إلكتروني: pmrs@pmrs.ps

دولة قطر

السيد علي بن حسن الهاجري
علاقات عامة
مجلس الشورى
هاتف: 009744422122
فاكس: 0097444425526
بريد إلكتروني: alhajri@shura.gov.qa
nalkhater@shura.gov.qa

سعادة السيد محمد الحنزاب
عضو
مجلس الشورى
هاتف: 009744422122
فاكس: 0097444425526
بريد إلكتروني: malhenzab@shura.gov.qa
nalkhater@shura.gov.qa

سعادة السيد يوسف العبيدان
عضو
مجلس الشورى
هاتف: 009744422122
فاكس: 0097444425526
بريد إلكتروني: yalobaidan@shura.gov.qa
nalkhater@shura.gov.qa

الجمهورية اللبنانية

سعادة السيد أنور جمعة
نائب
مجلس النواب
بريد إلكتروني: rsamaha.lp@gmail.com

سعادة السيدة ديما جمالي
نائبة
مجلس النواب
هاتف: 009611982047/982057/982140
فاكس: 009611982059/981484
بريد إلكتروني: dj00@aub.edu.lb

السيد ديميتري منصور
باحث متدرب
مجلس النواب اللبناني

سعادة السيد ياسين جابر
نائب
مجلس النواب
هاتف: 00218 61 908 28 01/94 572 39 38/91
376 48 75/62 762 33 54
فاكس: 00218 61 908 28 08/62 762 33 54
بريد إلكتروني: info@jabergroup.com

جمهورية مصر العربية

سعادة السيد عاطف مخاليف
عضو
مجلس النواب
هاتف: 002001001752414
فاكس: 0020227948977
بريد إلكتروني: ihab_hmd@yahoo.com

جمهورية مصر العربية (تابع)

سعادة السيد محمد حبيب
عضو
مجلس النواب
هاتف: 002001001033964
فاكس: 0020227948977
بريد إلكتروني: ashrafdcr@hotmail.com

سعادة السيدة هالة سلطان أبوعلي
عضوة
مجلس النواب
هاتف: 0020227948977
بريد إلكتروني: halasabouali@gmail.com

المملكة المغربية

سعادة السيد عبد الرحيم عثمون
عضو
مجلس النواب
هاتف: 0021618 040818
فاكس: 00212 537 76 77 26
بريد إلكتروني: yassir.benabdallaoui@gmail.com

سعادة السيدة أمينة ماء العينين
نائبة الرئيس
مجلس النواب

باء- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في الإسكوا

ألمانيا

سعادة السيد كريستوف هوفمان
عضو في البرلمان
بريد إلكتروني: christoph.hoffmann.ma01@bundestag.de

إندونيسيا

سعادة السيدة نور حياتي علي السقاف
عضو في البرلمان ورئيسة لجنة التعاون البرلماني
بريد إلكتروني: eyeng2001@yahoo.com

السيد شيريل باتريا
موظفة في البرلمان
بريد إلكتروني: eyeng2001@yahoo.com

السيدة بريما أيو أماليا
رئيسة الشؤون السياسية
سفارة أندونيسيا في لبنان
هاتف: 009615924682
فاكس: 009615924678
بريد إلكتروني: prima.amelia@kemlu.go.id

سويسرا

سعادة السيدة ألكساندرا بلاجوجك
الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)
هاتف: 0041-229194183
بريد إلكتروني: ab@ipu.org

جيم- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

السيدة مهاب مدني القرقاش
رئيسة قسم (الحوكمة والتعايش السلمي)
جمهورية العراق
هاتف: 009647901661584
بريد إلكتروني: mahab.alkurkash@undp.org

السيد زياد العبيدي
مدير مشروع دعم البرلمان العراقي
جمهورية العراق
بريد إلكتروني: zeyad.alobaidi@undp.org

السيدة ديانا كمال جريسات
منسقة برامج المشاركة الشاملة
المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: 00962798003300
بريد إلكتروني: diana.jreisat@undp.org

السيد ريتشارد شامبرز
رئيس فريق
المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: 00962799961277
بريد إلكتروني: richard.chambers@undp.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (تابع)

السيدة مايا بيترسون
متدربة
المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: 00962798379434
بريد إلكتروني: majajosefin.peterson@gmail.com

السيد يسير بن عبد اللاوي
مستشار للبرامج
المملكة المغربية
هاتف: 00212661 923 932
فاكس: 00212597 633089
بريد إلكتروني: yassir.benabdallaoui@undp.org

السيد هادي عبد الكافي
خبير في الشؤون البرلمانية
الجمهورية التونسية
بريد إلكتروني: hedi.abdelkefi@undp.org

دال- المنظمات الحكومية وغير الحكومية

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

السيد قاسم ناصر مطار
عضو
جمهورية العراق

دائرة الإحصاءات

السيد قاسم سعيد الزعبي
مدير عام
المملكة الأردنية الهاشمية
بريد إلكتروني: dg@dos.gov.jo
Emad.AlZougayer@DOS.GOV.JO

المجلس الوطني للسكان

سعادة السيدة وصال حسين
نائبة الأمين العام للمجلس الوطني للسكان
جمهورية السودان
بريد إلكتروني: wisalhussein@gmail.com

جمعية معهد تضامن النساء الأردني (SIGI)

السيدة أسمى خضر
رئيسة
المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: 009626 554 3894/494
بريد إلكتروني: asma.k@umniahlive.net
Shahd.sigi@outlook.com

شبكة المنظّمات العربيّة غير الحكوميّة للتّنمية (ANND)

السيد زياد عبد الصمد
المدير التنفيذي
الجمهورية اللبنانية
بريد إلكتروني: Abdel.samad@annd.org
annd@annd.org

حركة الشباب العربي للمناخ

السيدة نهاد غازي عواد
منسقة وطنية
الجمهورية اللبنانية
بريد إلكتروني: awwad.nouhad@gmail.com

فريدريش ناومان من أجل الحرية

السيد ديرك كونتسه
رئيس مكتب
الجمهورية اللبنانية
هاتف: 009611426910
بريد إلكتروني: beirut@fnst.org

منظمة كفى عنف واستغلال

السيدة زويا جريديني روحانا
مديرة
الجمهورية اللبنانية
هاتف: 009611392221
بريد إلكتروني: zoya.rouhana@kafa.org.lb

جمعية سمسم

السيد إسماعيل إلسوق
مدير تنفيذي
المملكة المغربية
هاتف: 00212641514846
فاكس: 00212537705493
بريد إلكتروني: ismail@simsim.ma

هاء- الخبراء

السيد علي الصاوي
خبير في الشؤون البرلمانية وأستاذ العلوم السياسية
جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية
بريد إلكتروني: alisawi@hotmail.com

السيد إيلي ف. خوري
خبير في شؤون تطوير البرلمان
الجمهورية اللبنانية
بريد إلكتروني: elie.f.khoury@gmail.com

واو- الجهات المنظمة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية
(UNDP-RBAS)

السيد خالد عبد الشافي
مدير المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
المملكة الأردنية الهاشمية
بريد إلكتروني: khaled.abdelshafi@undp.org

السيدة هانا بيكر
استشارية في العمليات السياسية الشاملة (IPP)
المملكة الأردنية الهاشمية
بريد إلكتروني: hannah.becker@undp.org

السيدة ديمة الخطيب
منسق السياسات والبرامج
المملكة الأردنية الهاشمية
بريد إلكتروني: dima.al-khatib@undp.org

البنك الإسلامي للتنمية

السيد رامي أحمد
المبعوث الخاص لأهداف التنمية المستدامة ومستشار رئيس البنك
المملكة العربية السعودية
هاتف: 0096612 646 6614
فاكس: 00966504 633650
بريد إلكتروني: rami@isdb.org

السيد احمد فروق ديكن
منسق أقدم للتعاون الفني
المملكة العربية السعودية
بريد إلكتروني: adiken@isdb.org

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(الإسكوا)

السيد منير تابت
الأمين التنفيذي بالوكالة

السيدة كريمة القري
رئيسة الوحدة المعنية بأجندة 2030
هاتف: 009611978408
فاكس: 009611981510
بريد إلكتروني: elkorri@un.org

السيد أسامة صفا
رئيس قسم المشاركة والعدالة الاجتماعية
شعبة التنمية الاجتماعية
بريد إلكتروني: safao@un.org

السيدة ميساء يوسف
مسؤولة التنمية المستدامة
الوحدة المعنية بأجندة 2030
هاتف: 009611978810
فاكس: 009611981510
بريد إلكتروني: youssef8@un.org

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(الإسكوا) (تابع)

السيدة منى فتاح
مسؤولة التنمية المستدامة
الوحدة المعنية بأجندة 2030
هاتف: 009611978437
فاكس: 009611981510
بريد إلكتروني: fattahm@un.org

السيدة سارة سلمان
مسؤولة الشؤون السكانية، قسم السكان والتنمية الاجتماعية
إدارة التنمية الاجتماعية
هاتف: 009611978757
فاكس: 009611981510
بريد إلكتروني: salmans@un.org

السيدة هانيا صبيدين ديماسي
باحثة
الوحدة المعنية بأجندة 2030
هاتف: 009611978546
فاكس: 009611981510
بريد إلكتروني: dimassi@un.org

السيد إندا نيفين
استشاري
الوحدة المعنية بأجندة 2030
بريد إلكتروني: nevin@un.org

السيدة مهى يقطين
مساعدة إدارية
الوحدة المعنية بأجندة 2030
بريد إلكتروني: yaktin@un.org

السيد محمد البزري
باحث مساعد
الوحدة المعنية بأجندة 2030
بريد إلكتروني: mohamad.albizri@gmail.com